حكم هذه المراتب

١ ـ أما أهل المرتبتين الأولى والثانية فإنه لا يحتج بحديثهم طبعاً، لكن يُكتب حديثهم للاعتبار فقط، وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى.

٢ ـ وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة [أي الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة] فلا يحتج بحديثهم، ولا يكتب، ولا يعتبر به، لأنه لا يصلح لأن يتقوى أو يُقَوّي غيره.

★ ★ ★

الفصل الثاني

أنواع الكتب المؤلفة في الرجال

لمحة تاريخية

لقد قام علماء الحديث بتصنيف أنواع كثيرة من المصنفات في تراجم الرجال وتاريخهم، وكانت غايتهم الأولى من هذه المؤلفات الكثيرة هي خدمة السنة المطهرة وذب الافتراء والكذب عنها، وذلك بحصر أسماء جميع من تعرَّض لرواية السنة المشرفة ونقل نصوصها، ثم الكلام عنهم وعن حياتهم تفصيلاً، من جميع النواحي من حياة الراوي، لا سيما فيما يتعلق بتوثيق الراوي وتجريحه.

ووجه خدمة علماء الحديث السنة النبوية بهذه المصنفات، وذب الكذب عنها، هو معرفة حال رواة الحديث، وتمييز القوي من الضعيف، والصادق من الكذاب من الرواة. وذلك أن أعداء الإسلام لم يستطيعوا مقاومة الإسلام وأفكاره علناً، فعمدوا إلى طريقة خفية خبيثة في عداء الإسلام وهدم دعائمه، ألا وهي استعمال الكذب والدس على لسان النبي ﷺ، بشكل أحاديث يختلقها ويضعها بعض الملحدين والزنادقة وغيرهم من الحاقدين على الاسلام، فتنبه علماء الحديث إلى هذا المكر الخبيث فقاموا بتأليف هذه المصنفات في الرجال. فكشفوا فيها حال المدسوسين الوضاعين وتعروا أمام الناس بقبيح أفعالهم، فاجتنب المسلمون مروياتهم. وقُتل بعض كبارهم على يد بعض خلفاء المسلمين، وجعل الله كيدهم في نحورهم وأحاق مكرهم السيء بهم والحمد لله.

وقد بذلوا في هذه المصنفات جهوداً جبارة مضنية تشهد لهم على مر الأيام والدهور بصبرهم ومهارتهم وتفانيهم العجيب في خدمة دينهم والذب عن سنة نبيهم وتوصلوا بذلك إلى ما لم تتوصل إليه الأمم السابقة ولا اللاحقة في هذا الميدان بل ولا إلى قريب مما توصلوا إليه، فجزاهم الله عن المسلمين أفضل الجزاء، وأجرى لهم المثوبة لتقرّ بها عيونهم وهم في قبورهم.

وقد تفننوا في تنويع هذه المصنفات وتقسيمها وتفريعها، فمن مصنفات خاصة بمعرفة الصحابة، إلى كتب على نظام الطبقات، ومن كتب مرتبة على الحروف، إلى كتب خاصة برجال بعض البلدان، ومن مؤلفات خاصة بالثقات أو الضعفاء، إلى مصنفات عامة لجميع الأنواع، ومن كتب خاصة برجال بعض كتب الحديث، إلى تصانيف في رجال عامة رواة الحديث، ومن كتب في معرفة الكنى والألقاب، إلى غيرها من المصنفات في كل باب.

وسأذكر أشهر انواع المصنفات في علم الرجال التي تهمنا في فن التخريج ثم أذكر من كل نوع أسماء اشهر المصنفات لا سيما المطبوع منها، لأنه هو الذي يمكن الاستفادة منه في التخريج بالنسبة لأكثر الباحثين، ثم أعرّف بأهم هذه المصنفات، وأبين قيمتها ومنهج مؤلفيها فيها بإيجاز إن شاء الله تعالى.

أشهر أنواع المصنفات في الرجال:

١ ـ المصنفات في معرفة الصحابة
٢ ـ المصنفات في الطبقات.
٣ ـ المصنفات في رواة الحديث عامة.
٤ ـ المصنفات في رجال كتب مخصوصة.
٥ ـ المصنفات في الثقات خاصة.
٦ ـ المصنفات في الضعفاء والمتكلم فيهم.
٧ ـ المصنفات في رجال بلاد مخصوصة.

١ ـ المصنفات في معرفة الصحابة

لا شك أن التصنيف في معرفة تراجم الصحابة امر مهم مفيد من نواحٍ كثيرة. لكن أهم هذه الفوائد هو معرفة الحديث المرسل من الحديث الموصول، لأن من لا يعرف الشخص الذي يضيف الكلام إلى النبي ﷺ في منتهى الاسناد أهو صحابي ام تابعي؟ لا يستطيع معرفة ذلك الحديث أهو موصول أم مرسل.

والمصنفات المفردة في تراجم الصحابة كثيرة أشهرها.

أ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لابن عبد البر الأندلسي.

هذا الكتاب من أجلّ كتب معرفة الصحابة. ويُلاحظ على مؤلّفه أنه كَدَّرَهُ، بايراده كثيراً مما شجر بين الصحابة، وسماه بـ «الاستيعاب» لظنه انه استوعب الأصحاب. مع أنه فاته شيء كثير.

وعدد تراجم الصحابة التي أوردها فيه بلغت ثلاثة آلاف وخمسمائة ترجمة، وقد رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم، لكنه لم يهتم بعد ذلك بباقي الحروف، ثم ذكر بعد الانتهاء من الأسماء من اشتهر بكنيته، ورتب الكنى على الحروف أيضاً، ثم ذكر أسماء الصحابيات ثم من اشتهرت منهن بكنيتها [1].

ب ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة: لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن الأثير الجزري (ـ ٦٣٠ هـ)

هذا الكتاب في معرفة أسماء الصحابة نفيس جداً، بدل مؤلفه جهداً كبيراً في جمعه وتهذيبه وترتيبه، واشتمل الكتاب على /٧٥٥٤/ سبعة آلاف وخمسمائة وأربعة وخمسين نفساً، وقد رتب الأسماء ترتيباً دقيقاً، فرتبهم على حروف المعجم بالنسبة

(١) طبع الكتاب عدة طبعات، منها طبعة بذيل «كتاب الاصابة» بمطبعة مصطفى محمد بمصر ١٣٥٨ هـ ـ ١٩٣٩ م [وطبعة كاملة مستقلة بمطبعة فرخة مصر بالفجالة] «الناشر»

للحرف الأول والثاني إلى آخر الاسم، وكذلك بالنسبة لاسم الأب والجد والقبائل أيضاً.

قال رحمه الله في المقدمة: «وأما ترتيبه ووضعه فانني جعلته على حروف أ، ب، ت، ث، ولزمت في الاسم الحرف الأول والثاني والثالث. وكذلك إلى آخر الاسم. وكذلك أيضاً في اسم الأب والجد، ومن بعدهما والقبائل أيضاً»[1] وبعد ترتيب الأسماء، ذكر الكنى مرتبة ثم النساء كذلك.

وذكر في أول كل ترجمة حروفاً مقطعة رموزاً لأسماء من تقدمه من المصنفين الذين ذكروا اسم ذلك الصحابي في مصنفاتهم. وهذه الرموز أربعة وهي:

(د) لابن منده، أبو عبد الله محمد بن يحيى (- ٣٠١ هـ)
(ع) لأبي نُعيم، أحمد بن عبد الله الأصفهاني (- ٤٣٠ هـ)
(ب) لابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي (- ٤٦٣ هـ)
(س) لأبي موسى محمد بن عمر المديني (- ٥٨١ هـ).

ثم ذكر في نهاية كل ترجمة أسماء المصنفين الذين ذكروا صاحب الترجمة، وذلك خشية ان تسقط تلك الحروف[2].

جـ - الاصابة في تمييز الصحابة: للحافظ ابن حجر العسقلاني (- ٨٥٢ هـ)

هذا الكتاب هو أجمع كتاب في أسماء الصحابة وأشمله. وقد اطلع مؤلفه على كتب من تقدمه في هذا النوع من التصنيف واستفاد منها، فهذبها ورتبها وتجنب ما فيها من أوهام، وزاد عليها زيادات رآها في بعض طرق الحديث او المصنفات الأخرى فجاء كتاباً حافلاً نافعاً.

(١) مقدمة أسد الغابة ص ١٢
(٢) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة، ومن هذه الطبعات طبعة كتاب الشعب بمصر سنة (١٩٧٠ م)

وقد رتبه ترتيباً دقيقاً على حروف المعجم. كما فعل ابن الأثير، ورتب الأسماء ثم الكنى للرجال ثم أسماء النساء ثم كناهن، إلا أنه أتى بتقسيم جديد لكل حرف في الاسم او الكنية زيادة على الترتيب على حروف المعجم فقسم كل حرف إلى أربعة أقسام وهي:

القسم الاول: فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان.

القسم الثاني: فيمن ذُكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي ﷺ لبعض الصحابة ممن مات ﷺ وهو في دون سن التمييز.

القسم الثالث: فيمن ذُكر في الكتب المتقدمة عن رمز الحافظ ابن حجر من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه، وهؤلاء ليسوا صحابة بالاتفاق، وإنما ذكروا لمقاربتهم لطبقة الصحابة.

القسم الرابع: فيمن ذكر في الكتب المتقدمة في أسماء الصحابة على سبيل الوهم، والغلط، مع بيان ذلك الوهم والغلط [1].

فينبغي التنبه إلى كل قسم عند البحث عن اسم صحابي، ليعرف الباحث أن هذا الشخص صحابي أم ليس بصحابي. وينبغي أن يعلم أنّ القسم الأول هو أكبر الأقسام بكثير

هذا وقد بلغ عدد التراجم في هذا الكتاب /١٢٢٦٧/ اثني عشر ألفاً ومائتين وسبعاً وستين ترجمة. منها /٩٤٧٧/ ترجمة لمن عُرفوا بأسمائهم من الرجال، ومنها /١٢٦٨/ ترجمة لمن عُرفوا بكناهم، ومنها /١٥٢٢/ ترجمة لأسماء وكنى النساء[2].

(١) انظر مقدمة الاصابة: ٦/١ - ٩.
(٢) وقد طبع الكتاب مراراً، ومنها طبعة مصطفى محمد بمصر سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م في أربعة مجلدات، مع كتاب الاستيعاب لابن عبد البر [صورت هذا الكتاب في بيروت عدة مرات دار إحياء التراث العربي ودار صادر وغيرها] «الناشر»

٢ ـ كتب الطبقات

هذا النوع من الكتب يشتمل على تراجم الشيوخ طبقة بعد طبقة، وعصراً بعد عصر إلى زمن المؤلف، ومنها في طبقات الرجال عامة، ومنها في طبقات أناس مخصوصين، كطبقات الحفاظ للذهبي، وطبقات القراء لأبي عَمرو الداني، وطبقات الشافعية للسبكي وغيرها.

وسأذكر اشهر كتب الطبقات في الرجال عامة، وفي الحديث خاصة، لأنها هي التي تهمنا في مجال البحث في أسانيد الرواة اكثر من غيرها، فمنها:

أ ـ الطبقات الكبرى: لأبي عبد الله محمد بن سعد كاتب الواقدي (ـ ٢٣٠ هـ).

جمع المؤلف في هذا الكتاب تراجم الصحابة، والتابعين، فمن بعدهم إلى زمنه، فأجاد وأفاد، وقد طبع الكتاب في ثمانية مجلدات.

خصص المجلد الأول للسيرة النبوية الشريفة.

وخصص المجلد الثاني لغزوات النبي ﷺ وذكر مرض موته ووفاته، ثم ذكر من كان يفتي بالمدينة، ومن جمع القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ على عهده وبعده، ثم ذكر من كان يفتي بالمدينة بعد أصحاب الرسول ﷺ من المهاجرين والأنصار.

وخصص المجلد الثالث لتراجم البدريين من المهاجرين والأنصار.

وخصص المجلد الرابع لتراجم المهاجرين والأنصار ممن لم يشهد بدراً ولهم إسلام قديم، وللصحابة الذين أسلموا قبل فتح مكة.

وخصص المجلد الخامس لذكر التابعين من أهل المدينة، والصحابة الذين نزلوا مكة والطائف واليمن واليمامة والبحرين، ثم من كان بعد هؤلاء الصحابة في تلك المدن من التابعين فمن بعدهم.

وخصص المجلد السادس للكوفيين من الصحابة ثم من كان في الكوفة بعدهم من التابعين فمن بعدهم من أهل الفقه والعلم إلى زمنه.

وخصص المجلد السابع لمن نزل أصقاعاً وبلاداً كثيرة من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وأتباعهم إلى زمنه، لكنه أكثر ذكر من نزل البصرة والشام ومصر، وأما باقي البلاد فذكر منها عدداً قليلاً.

وخصص المجلد الثامن للنساء الصحابيات فقط.

هذا وقد اعتبر العلماء كلام ابن سعد في الجرح والتعديل مقبولاً، لذا يعتبر كتابه هذا مصدراً معتمداً من مصادر تراجم رجال الحديث[١].

ب ـ تذكرة الحفاظ: لأبي عبد الله حمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (١ ـ ٧٤٨ هـ).

هذا الكتاب خصصه مؤلفه لطبقات حفاظ الحديث فقط، فترجم للحفاظ ومن يُرجع إليهم في التوثيق والتضعيف، فقال رحمه الله في مقدمته: «هذه تذكرة بأسماء مُعَدَّلي حملة العلم النبوي، ومن يُرجَع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف، والتصحيح والتزييف»[٢].

وقد ذكر في هذا الكتاب مشاهير حملة السنة وأصحاب الاجتهاد في الجرح والتعديل، من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخه، وقسمهم إلى إحدى وعشرين طبقة، وبلغ عدد التراجم في هذا الكتاب /١١٧٦/ ترجمة، وهذا الكتاب مفيد جداً في معرفة مشاهير حملة السنة في كل طبقة من عصر الصحابة إلى عصر الذهبي، أي إلى منتصف القرن الثامن.

وقد ذيّل على هذا الكتاب تتميماً للفائدة ثلاثةٌ من العلماء الكبار، وهم الحسيني (ـ ٧٦٥ هـ) وابن فهد المكي (ـ ٨٧١ هـ) وجلال الدين السيوطي

(١) نشرت هذا الكتاب دار صادر ودار بيروت في بيروت «الناشر».
(٢) تذكرة الحفاظ: ١/١

(ـ ٩١١ هـ) فجُمع في هذا الكتاب مع ذيوله الثلاثة تراجم مشاهير حملة السنة وحفاظها من القرن الأول إلى أوائل القرن العاشر [١]

٣ ـ كتب رواة الحديث عامة

هذه الكتب اشتملت على تراجم رواة الحديث عامة، أي لم تختص بتراجم رجال كتب خاصة، كما أنها لم تختص بتراجم الثقات وحدهم أو الضعفاء وحدهم، وإنما كانت عامة في تراجم رواة الحديث، وأشهر هذه الكتب المطبوعة هي:

أ ـ التاريخ الكبير: [٢] للإمام للبخاري (ـ ٢٥٦ هـ).

هذا الكتاب كبير فعلاً، فقد اشتمل على /١٢٣١٥/ ترجمة [٣] كما في النسخة المطبوعة المرقمة، وقد رتبه البخاري رحمه الله تعالى على حروف المعجم لكن بالنسبة للحرف الأول من الاسم والحرف الأول من اسم الأب، لكنه بدأ الكتاب بأسماء المحمدين لشرف اسم النبي ﷺ، كما أنه قدم في كل اسم أسماء الصحابة أولاً، بدون النظر إلى أسماء آبائهم ثم ذكر بعد ذلك بقية الأسماء ملاحظاً ترتيب أسماء آبائهم، وإليك ما قاله البخاري رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه هذا:

« هذه الأسامي وضعت على [أ، ب، ت، ث] وإنما بُدِيء بـ « محمد » من بين حروف (أ، ب، ت، ث) لحال النبي ﷺ، لأن اسمه محمد ﷺ، فإذا فُرِغَ من المحمدين ابْتُدِيءَ في الألف ثم الباء ثم التاء ثم الثاء ثم ينتهي بها إلى آخر حروف (أ، ب، ت، ث) وهي (ي) والميم تجيئك في موضعها، ثم هؤلاء المحمدون على (أ، ب، ت، ث) على أسماء آبائهم، لأنها قد كثرت إلا نحواً من عشرة أسماء فإنها

(١) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة، وأخيراً صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت مع ذيوله الثلاثة

(٢) طبع هذا الكتاب في الهند وصورته دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٩٧٧ « الناشر »

(٣) ذكر العلامة الكتاني في « الرسالة المستطرفة » أن عدد التراجم في التاريخ الكبير بلغت قريباً من أربعين ألفاً، فما أدري ما مستنده في هذا التقدير؟!

ليست على (أ، ب، ت، ث) لأنهم من أصحاب النبي ﷺ » [١]

ويذكر البخاري ألفاظ الجرح والتعديل، لكنه يستعمل عبارات لطيفة في الجرح فيقول مثلا: « فيه نظر » أو « سكتوا عنه » وأشد ما يقوله من العبارات في الجرح: « منكر الحديث » واصطلاح البخاري في هذه العبارات هو: أنه يقول: « فلان فيه نظر » أو « فلان سكتوا عنه » فيمن تركوا حديثه [٢]، وأما إذا قال: « فلان منكر الحديث » فلا تحل الرواية عنه [٣] وكثيراً ما يسكت عن الرجل، فلا يذكر فيه توثيقاً ولا تجريحاً ومعنى ذلك توثيق له.

ب ـ الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (ـ ٣٢٧ هـ).

هذا الكتاب اقتص فيه مؤلفه أثر البخاري في « التاريخ الكبير » وقد أجاد فيه كل الإجادة، وذلك لأنه اعتنى بذكر ما قيل في كل راوٍ من الجرح والتعديل، ولخص تلك الأقوال، وبيّن ما أدى إليه اجتهاده في كثير منها، والكتاب يعتبر بحق، كتاب جرح وتعديل كما سماه به مؤلفه وهو كتاب كبير طبع في ثمانية مجلدات مع مقدمته، وتراجمه قصيرة غالباً، إذ تتراوح بين السطر والخمسة أسطر.

وقد رتبه مؤلفه على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول فقط من الاسم واسم الأب لكنه يقدم أسماء الصحابة أولاً داخل الحرف الواحد، وكذلك يقدم الاسم الذي يتكرر كثيراً.

ويذكر في كل ترجمة اسم الراوي واسم أبيه وكنيته ونسبته، وأشهر شيوخه وتلاميذه، وقليلاً ما يورد حديثاً من مرويات صاحب الترجمة، ويذكر بلد الراوي ورحلاته، والبلد الذي نزل فيها واستقر، كما يذكر شيئاً عن عقيدته إن كانت مخالفة لعقيدة أهل السنة، ويذكر بعض مصنفاته إن كانت له مصنفات وهكذا.

(١) التاريخ الكبير للبخاري: ١١/١

(٢) انظر فتح المغيث للسخاوي ٣٧٢/١

(٣) انظر ميزان الاعتدال: ٦/١ و٢٠٢/٢

ويشير أحياناً إلى سنة وفاته، وقد قدم للكتاب بمقدمة نفيسة كبيرة هي [تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل] وهي عبارة عن مدخل للكتاب ذكر فيها أبحاثاً مهمة فيما يتعلق بالجرح والتعديل[1].

٤ ـ المصنفات في رجال كتب مخصوصة

هناك بعض المصنفات عمد مؤلفوها إلى تراجم رواةٍ في كتب مخصوصة، فترجموا رواة ذلك الكتاب أو تلك الكتب فقط ولم يتعرضوا لغيرها، ولهذه الكتب مزية على غيرها في كونها اشتملت على تراجم جميع الرواة في ذلك الكتاب أو تلك الكتب المعينة، فيستطيع الباحث العثور على ترجمة أي راوٍ يريده من رواة ذلك الكتاب، كما ان لها مزية حصر التراجم في رواة ذلك الكتاب بعينه، وعدم التطويل بالتعرض لترجمة أي راوٍ من رواة الحديث، وفي هذا تسهيل على الباحث الذي يريد رواة في كتب مخصوصة

ومن أشهر هذه المصنفات لا سيما المطبوع منها:

أ ـ الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي (ـ ٣٩٨ هـ) وهذا الكتاب خاص برجال صحيح البخاري[2].

ب ـ رجال صحيح مسلم، لأبي بكر أحمد بن علي الأصفهاني المعروف بابن مَنْجُوْيه (ـ ٤٣٨ هـ)[3].

جـ ـ الجمع بين رجال الصحيحين، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (ـ ٥٠٧ هـ) وقد جمع في هذا الكتاب بين كتابي

(١) وقد طبع الكتاب في دائرة المعارف العثمانية بالهند [وصورته دار الكتب العلمية في بيروت] «الناشر»

(٢) مخطوط وفي دار الكتب المصرية منه نسختان، الأولى في مجلد يقع في /٢١٥/ ورقة، والثانية في مجلد يقع في /٣٨١/ ورقة

(٣) مخطوط في مكتبة بلدية الأسكندرية، ويقع في /٢١٠/ ورقات

الكلاباذي وابن منجويه المذكورين آنفاً، واستدرك ما أغفلاه وحذف بعض الاستطرادات، وما يمكن الاستغناء عنه

والكتاب مرتب على حروف المعجم، وقد ذكر المؤلف طريقته في مقدمة الكتاب، فبين أنه جمع بين رجال صحيحي البخاري ومسلم، وأشار إلى ما انفرد به كل واحد منهما[1].

وقد طبع الكتاب في الهند، وتولت طباعته دائرة المعارف العثمانية سنة ١٣٢٣ هـ[2].

د ـ التعريف برجال الموطأ لمحمد بن يحيى الحذّاء التميمي (ـ ٤١٦ هـ)[3]

هـ ـ كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة[4]، وبعض مصنفات لمؤلفيها

لقد صنف العلماء عدداً من الكتب جمعوا فيها تراجم رجال الكتب الستة، مع تراجم لرجال بعض مصنفات صغيرة ألفها أصحاب الكتب الستة

ومن هذه الكتب كتاب «الكمال في أسماء الرجال» للحافظ عبد الغني المقدسي، وبما أن هذا الكتاب أشهر الكتب التي جمعت تراجم رجال الكتب الستة، وبما أنه لقي عناية من العلماء لم يلقها غيره من التهذيب والتعليق والاختصار، لذا سأتكلم عنه وعن تهذيباته ومختصراته بشيء من التفصيل

وقبل الكلام على الكتاب وتهذيباته ومختصراته إليك أشهر أسماء العلماء الذين هذبوا هذا الكتاب او استدركوا عليه او اختصروه، مع أسماء مؤلفاتهم على الترتيب الزمني:

(١) الجمع بين الصحيحين: ٤/١

(٢) صورته دار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٥ «الناشر»

(٣) مخطوط في خزانة القرويين بفاس (الزركلي: المستدرك ٢٣٥/٢)

(٤) أي الصحيحين والسنن الأربعة

١ - تهذيب الكمال للمزي (- ٧٤٢ هـ).
٢ - تذهيب التهذيب للذهبي (- ٧٤٨ هـ).
٣ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي أيضاً.
٤ - تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (- ٨٥٢ هـ).
٥ - تقريب التهذيب، لابن حجر أيضاً.
٦ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، للخزرجي (- ٩٢٤ هـ).

وإليك مخططاً توضيحياً لتسلسل هذه الكتب

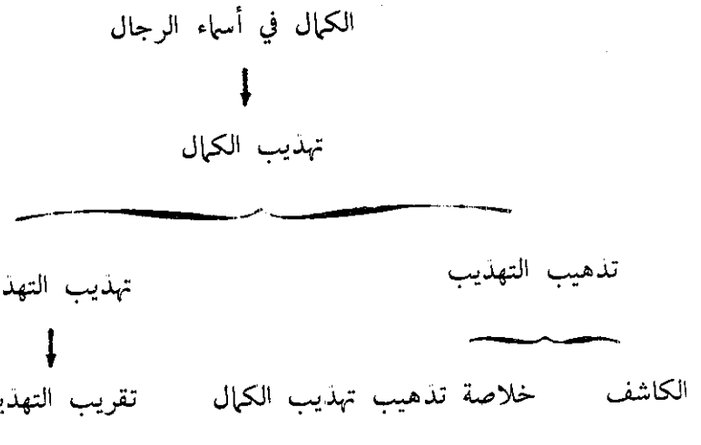

وأن وقت الشروع في الكلام على هذه المصنفات ووصف منهج مؤلفيها فيها بشيء من التفصيل.

كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة وتوابعها

١ - الكمال في أسماء الرجال: إن من أقدم ما وصلنا من كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة كتاب «الكمال في أسماء الرجال» للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجمّاعيلي الحنبلي المتوفى سنة ٦٠٠ هـ.

ويعتبر هذا الكتاب أصلاً لمن جاء بعده في هذا الباب، غير أنه أطال فيه، مع انه يحتاج إلى استدراك لبعض التراجم وتحرير لبعض المسائل، وتهذيب لكثير من الأقوال والأمثلة، وهو مع ذلك - كما قال الحافظ ابن حجر[١] - «من أجل المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعاً، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقعاً».

٢ - تهذيب الكمال:

وحيث إن الكتاب يحتاج إلى تهذيب وإكمال وتحرير، فقد قام الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي المِزّي (- ٧٤٢ هـ) بتهذيبه وإكماله في كتاب سماه «تهذيب الكمال» وقد أجاد في هذا الكتاب وأحسن - كما وصفه الحافظ ابن حجر -[٢]، لكنه أطال فيه أيضاً. ويقول ابن السبكي في وصفه: «أُجمع على انه لم يُصنف مثله ولا يُستطاع».

٣ - إكمال تهذيب الكمال: وذيل على كتاب المزي وأكمله الحافظ علاء الدين مُغْلطاي المتوفى سنة ٧٦٢ هـ وسمى تذييله هذا «إكمال تهذيب الكمال» وهو كتاب كبير جليل نافع، وقد ذكر الحافظ ابن حجر[٣] أنه انتفع بكتاب مغلطاي هذا.

وقد سار المزي في كتابه «تهذيب الكمال» على النحو التالي:

١ - ترجم لرجال الكتب الستة ولرجال المصنفات التي صنفها أصحاب الكتب الستة إلا انه ترك مصنفاتهم المتعلقة بالتواريخ، لان الأحاديث التي ترد فيها غير مقصودة بالاحتجاج.

(١) في مقدمة كتابه «تهذيب التهذيب» جـ ١ - ص ٢
(٢) في المصدر السابق
(٣) في المصدر السابق ص: ٨

٢ ـ رمز في كل ترجمة رموزاً تدل على المصنفات التي روت أحاديث من طريق صاحب الترجمة.

٣ ـ ذكر في ترجمة كل راوٍ شيوخه وتلاميذه على الاستيعاب قدر ما تيسر له، وقد حصل من ذلك على الأكثر منهم، لأنه يتعذر او يتعسر استيعابهم تماماً.

٤ ـ رتب كلاً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه على حروف المعجم.

٥ ـ ذكر سنة وفاة الرجل وذكر الخلاف وأقوال العلماء فيها تفصيلاً.

٦ ـ ذكر عدداً من التراجم ولم يعرف بأحوالهم، ولم يزد على قوله: «روى عن فلان، روى عنه فلان، أخرج له فلان» والظاهر انه لم يعرف شيئاً من أحوالهم، وليس ذلك بغريب فالإحاطة بأحوال آلاف من الرواة ليس بالأمر الهيّن، ومع ذلك فعدد من لم يعرّف بأحوالهم قليل جداً بالنسبة للأعداد الكثيرة جداً في هذا الكتاب.

٧ ـ أطال الكتاب بإيراده كثيراً من الأحاديث التي يخرجها من مروياته العالية من الموافقات والأبدال وغير ذلك من انواع العلو، وتقدر هذه الأحاديث من حيث الحجم بنحو ثلث حجم الكتاب[1].

٨ ـ رتب أسماء التراجم على أحرف المعجم، بما فيها أسماء الصحابة مخلوطةً مع أسماء غيرهم خلافاً لصاحب «الكمال» الذي ترجم لأسماء الصحابة وحدهم غير مخلوطين بغيرهم إلا أنه ابتدأ في حرف الهمزة، بمن اسمه «أحمد» وفي حرف الميم بمن، اسمه «محمد».

٩ ـ نَسَبَ بعض الأقوال في الجرح والتعديل إلى قائليها من أئمة الجرح والتعديل بالسند، وذكر بعض تلك الأقوال بدون سند، وقال: «وما في كتابنا هذا مما لم نذكر له إسناداً فما كان بصيغة الجزم فهو مما لا نعلم باسناده إلى قائله المحكيّ عنه بأساً، وما كان بصيغة التمريض فربما كان في إسناده نظر[2].

١٠ ـ نبه على ترتيبات بعض الأسماء المبهمة او المكنية وما أشبه ذلك فقال:

(١) كما قدرها الحافظ ابن حجر في مقدمة «تهذيب التهذيب» ص: ٣

(٢) المصدر السابق ص: ٧

«فإن كان في أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير خلاف فيه ذكرناه في الأسماء، ثم نبهنا عليه في الكنى، وإن كان فيهم من لا يعرف اسمه او اختلف فيه ذكرناه في الكنى ونبهنا على ما في اسمه من الاختلاف. ثم النساء كذلك. وربما كان بعض الأسماء يدخل في ترجمتين فأكثر، فنذكره في أولى التراجم به ثم ننبه عليه في الترجمة الاخرى، وبعد ذلك فصول فيمن اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جده، أو أمه أو عمه او نحو ذلك، وفيمن اشتهر بالنسبة إلى قبيلة او بلدة او صناعة، وفيمن اشتهر بلقب أو نحوه، وفيمن أبهم مثل فلان عن أبيه أو عن جده أو أمه أو عمه أو خاله أو عن رجل أو امرأة ونحو ذلك، مع التنبيه على اسم من عرف اسمه منهم، والنساء كذلك».

١١ ـ ذكر ثلاثة فصول أحدها في شروط الأئمة الستة، والثاني في الحث على الرواية عن الثقات، والثالث في الترجمة النبوية.

١٢ ـ حذف عدة تراجم من أصل «الكمال» ممن ترجم لهم صاحب الكمال بناء على أن بعض الستة أخرج لهم. لكنه لم يقف هو على روايتهم في شيء من الكتب الستة.

وهذه الرموز التي ذكرها المزي في كتابه: وعددها سبعة وعشرون رمزاً:

(ع) للستة (٤) للأربعة أصحاب السنن (خ) للبخاري (م) لمسلم (د) لأبي داود (ت) للترمذي (س) للنسائي (ق) لابن ماجه (خت) للبخاري في التعاليق (بخ) للبخاري في الأدب المفرد (ي) في جزء رفع اليدين (عخ) خلق أفعال العباد (ر) جزء القراءة خلف الامام (مق) لمسلم في مقدمة صحيحه (مد) لأبي داود في المراسيل (قد) في القدر (خد) في الناسخ والمنسوخ (ف) في كتاب التفرد (صد) في فضائل الأنصار (ل) في المسائل (كد) في مسند مالك (تم) للترمذي في الشمائل (سي) للنسائي في عمل اليوم والليلة (كس) في مسند مالك (ص) في خصائص علي (عس) في مسند علي (فق) لابن ماجه في التفسير.

هذا ولم يطبع الكتاب ولا أصله (الكمال) حتى الآن.

٤ ـ تذهيب التهذيب:

ثم جاء الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ فصنف على كتاب شيخه المزي كتابين، كبير سماه «تذهيب التهذيب» وصغير سماه «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ويقول الحافظ ابن حجر[١] عن «تذهيب التهذيب» إنه «أطال فيه العبارة ولم يَعُدْ ما في التهذيب غالباً، وإن زاد ففي بعض الأحايين وفياتٍ بالظن والتخمين، أو مناقب لبعض المترجَمين، مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح الذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح» وقد زاد الذهبي بعض التراجم التي استدركها على شيخه المزي. وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر[٢]: «وقد الحقتُ في هذا المختصر[٣] ما التقطته من تذهيب التهذيب للحافظ الذهبي، فإنه زاد قليلاً».

٥ ـ الكاشف:

أما الكاشف فهو كتاب مختصر من كتاب «تهذيب الكمال» للمزي، اقتصر فيه مصنفه في كل ترجمة على اسم الراوي واسم أبيه وجده أحياناً وكنيته ونسبته، وأشهر شيوخه وأشهر تلاميذه، اثنين أو ثلاثة غالباً في كل من الشيوخ والتلاميذ، وذكر كلمة أو جملة لخص فيها حال الراوي من حيث التوثيق أو التجريح ثم ذكر سنة وفاته. وذكر فوق اسم صاحب الترجمة الرموز إشارة إلى من روى له من أصحاب الكتب الستة[٤]. وقد اقتصر على تراجم رجال الكتب الستة دون غيرهم. ورتب الأسماء على حروف المعجم، لكنه ابتدأ حرف الهمزة بمن اسمه «أحمد» كما ابتدأ حرف الميم بمن اسمه «محمد» وقد قال الذهبي في مقدمة الكتاب:

(١) في مقدمة «تهذيب التهذيب» ص: ٣.

٢ في المصدر السابق ص: ٨.

١ يقصد به كتابه «تهذيب التهذيب» وهو مختصر بالنسبة لكتاب المزي

(٤) قد جعل المشرفون على طبع الكاشف الرموز قبل اسم صاحب الترجمة بدلاً من كتابتها فوقه

«هذا مختصر نافع في رجال الكتب الستة، الصحيحين والسنن الأربعة، مقتضب من «تهذيب الكمال» لشيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي، اقتصرت فيه على ذكر من له رواية في الكتب الستة دون باقي تلك التواليف التي في التهذيب ودون من ذكر للتمييز أو كرر للتنبيه»[١].

وأما رموزه فهي: (خ) للبخاري و (م) لمسلم و (د) لأبي داود و (ت) للترمذي و (س) للنسائي و (ق) لابن ماجه و (ع) للستة و (٤) لأصحاب السنن الأربعة.

وهذا نموذج من الكتاب:

«د: أحمد بن إبراهيم الموصلي، أبو علي. عن شريك وحماد بن زيد وطبقتهما، وعنه د. والبغوي وأبو يعلى وخلق، وُثِّقَ. مات ٢٣٦».

ويلاحظ من هذا النموذج أن الترجمة تعطي صورة واضحة عن صاحبها وإن كانت مقتضبة. فقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالعنوان»[٢] فيه نظر، ولا يقال إن النفوس تتشوّق إلى الاطلاع على ما وراءه، لأن من أراد النهاية في البحث فعليه بالمطولات، ومن أراد العجالة ففي هذا الكتاب ما يكفي، ومع ذلك فكتاب الكاشف هذا أوسع في عرض التراجم وأكثر معلومات من كتاب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر. فإن جاز أن ينتقد أحد الكتابين بكون تراجمه كالعنوان، فكتاب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر أولى بهذا النقد، والله أعلم.

٦ ـ تهذيب التهذيب: ثم جاء الحافظ ابن حجر فعمل على اختصار وتهذيب كتاب «تهذيب الكمال» للمزي في كتاب سماه «تهذيب التهذيب» وقد كان اختصاره للكتاب وتهذيبه له على الوجه التالي:

(١) مقدمة الكتاب ص: ٤٩.

(٢) مقدمة «تهذيب» ص: ٣.